أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية
في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
حالة الجزائر

د. رحيم حسين
المركز الجامعي بالعناصر برج بو عريريج
أ. دريس يحي
المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة

Système national d'informations et PME

Résumé

Dans un monde d'affaires dominé par la connaissance et l'information, la décision dans l'entreprise exige, en plus du système d'informations interne, l'existence d'un système national d'informations, rationnel et efficace, et un appui informationnel spécifique pour les PME. Quel est l'état de la politique de d'information économique en Algérie ? Et quelles sont les mesures prises par les pouvoirs publics, en ce domaine, pour les PME Algériennes ?

1- مقدمــــة:

يشهد الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة نمطين من التحولات:

1- التحول من اقتصاد مدار مركزيا إلى اقتصاد قائم على آليات السوق، والذي رافقه انفتاح اقتصادي غير من قواعد المنافسة وفرض على المؤسسات منطق المواجهة بدلا من منطق الاحتكار، لاسيما مع فتح ا ال أمام الاستثمار الأجنبي والمنتجات الأجنبية؛

2- التحول من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن مآل الفشل الذي آلت إليه مؤسساتنا "الكبيرة"، والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ومن أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية وداعمة، لعل أبرزها إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001، بما تضمنه من إجراءات وآليات، كما حظي هذا القطاع بقدر لا يستهان به من الأبحاث، سواء في إطار الرسائل الجامعية ومشاريع البحث الوطنية، أو في إطار الملتقيات العلمية.

غير أن الملاحظ هو أن جل الاهتمام في هذا ا ال ظل منصبا على المدخل المادي لهذا الدعم، لاسيما منه جانب التمويل، متجاهلا بذلك جانبا بالغ الأهمية، في نظرنا، وهو الدعم المعلوماتي، في عصر أصبح فيه الصراع ما بين المؤسسات صراع معلومات بالدرجة الأولى، وذلك باعتبار المفهوم الواسع للمعلومات (الاقتصادية، العلمية، الفنية، ..)، والتفوق فيه يؤول للمؤسسات التي تتحكم أكثر في مصادر المعلومة وتستغلها بأكبر قدر من الذكاء (الذكاء الاقتصادي).

وإذا كانت هذه المؤسسات تعتمد في حصولها على المعلومات على أنظمة متخصصة في جمع وتحليل ونشر هذه المعلومات، فأين هي مؤسساتنا من هذا الواقع؟ وكيف يمكن لنظام وطني للمعلومات دورا فعالا في دعم وتأهيل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات السالفة الذكر، وفي ظل الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) ؟

2- الإطار التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدعم المعلوماتي:

ليس هناك تعريفا محددا وموحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لتعدد وتنوع المعايير المعتمدة في مختلف التشريعات. فالمعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات مختلفة ومتعددة، كما إ ا نسبية تختلف من قطاع إلى آخر (قطاع كثيف العمالة وقطاع كثيف التكنولوجيا أو رأس المال) ومن دولة إلى أخرى.

ومن أجل ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع إطار تشريعي ينظمها عمدت السلطات العمومية في الجزائر إلى وضع قانون خاص ا، وهو القانون رقم 1-18 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار هذا القانون تم اعتبار ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال وحجم الميزانية، وهي ذات المعايير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في أبريل 1996. ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري في الجدول التالي[1]:

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة (micro-entreprise)	1 - 9	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة (petite entreprise)	10 - 49	< 200 مليون دج	< 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة (moyenne entreprise)	50- 250	200 مليون - 2 مليار دج	100- 500 مليون دج

أما في مجال تدابير الدعم والمرافقة فقد نص القانون على جملة من الآليات: مراكز التسهيل، المشاتل، بورصات المناولة، صندوق ضمان القروض، وهي تهدف في عمومها إلى إيجاد مناخ ملائم للرقي بهذا القطاع، خاصة مع الضعف الكامن فيها والتحديات المحاطة به.

وبخصوص الدعم المعلوماتي لم يغفل القانون الإشارة إليه، فقد أشير إليه في عدد من المواد، ونذكر في هذا الصدد:

- تضمن الفصل الثاني منه، المتعلق بتدابير المساعدة والمرافقة (في المادة 11)، ترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تضمن الفصل الرابع منه "تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وتحت هذا الفصل نصت المادة 12 على ما يلي: يجب على الهيئات والمؤسسات والإدارات، المذكورة أدناه، تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات المتضمنة في البطاقيات التي تحوزها، ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، ببطاقيات:
  - المركز الوطني للسجل التجاري؛
  - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
  - الصندوق الوطني لتأمين غير الأجراء؛
  - الإدارة الجبائية؛
  - الديوان الوطني للإحصائيات؛
  - إدارة الجمارك؛
  - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وكل هيئة أخرى يمكن أن تساهم في تزويد هذا الجهاز بالمعطيات اللازمة.
- كما ضمن الفصل الرابع أعلاه، في المادة 24، ما يلي: يؤسس بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتماشى والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية، وذلك قصد توظيفه في دعم هذه المؤسسات.

3- نقص المعلومة كإحدى أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، إلا أنه ما يزال يعاني من عدة صعوبات تحد من تطوره حجما ونوعا، ولعل من بين أهم هذه المشاكل نجد مشكل *ندرة المعلومة* وهذا على عدة مستويات ومن عدة أوجه:

3-1- ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل:

حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس...الخ, كما أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وإن وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر.

3-2- ندرة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار:

فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.

3-3- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني):

حيث يفتقر صاحب *المشروع* (كفكرة) أو *المؤسسة* (كواقع) إلى معلومات لا مناص منها منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين (المحليين والأجنبيين)، المنافسين المحتملين، الخ. ومن شأن نظام المعلومات الوطني توفير مثل هذه المعلومات.

3-4- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي):

يشكل غياب مثل هذه المعلومات، والتي تحمل بعدا استراتيجيا، خطرا يهدد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل وعلى قطاع الأعمال ككل، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، قد يعرف عنك الكثير دون أن تعرف عنه سوى القليل، وهو ما يؤدي إلى الصدمة (le choc)، مما يسبب انهيارا وتراجعا لمؤسساتنا، وهذا ما نخشى حدوثه في إطار ما يسمى بالانضمام إلى الاقتصاد الدولي في شكله الإقليمي (اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية) أو في شكله العالمي (المنظمة العالمية للتجارة).

3-5- نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية:

حيث يجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في دراسة الســوق وسلوك المستهلك.

3-6- نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة:

ويدفع هذا النقص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن هذا غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك مؤسساتنا تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، وهو ما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

وتسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب. وبالمقابل، يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المؤسسات.

3-7- عدم وجود هيئات (مراكز) متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها:

إن توفر المعلومات والبيانات في شكلها الخام قد يشكل في حد ذاته مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يوجب عليهم البحث عن مغزى هذه البيانات ومدلولاتها في شكل مبسط أو بنوع من الشرح والتحليل، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات ومراكز متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

4- أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي ورهان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

4-1 تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

هو عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى.

4-2- متطلبات إنشاء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية:

تتطلب إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية عدة شروط يجب توفرها كي يستطيع أداء المهام المنوطة به على أكمل وجـه، تتمثل فيما يلي:

4-2-1- وضع إستراتيجيــة وطنيــة للمعلومات:

وتكمن أهمية هذه الإستراتيجية فيما يلي:

- توفر قاعدة زمنية لمراقبة وتقويم مسار العمل وَتقدمه، وتسمح بإعادة النظر باستمرار في الاستراتيجيات الفرعية قصد الاستجابة للتطورات الجديدة؛
- تساعد في تحديد الاحتياجات العامة من المعلومات وفق مخططات مرحلية؛
- تمكن من معرفة المتطلبات التمويلية لهذا النظام؛
- تساعد في نشر ثقافة المعلومة كمورد استراتيجي.

4-2-2- تأميــن إطــار قانونــي:

لا بد من وجود منظومة تشريعية خاصة بالإعلام تشمل على وجه الخصوص إلزامية الإفصاح بالنسبة لمختلف الهيئات والمؤسسات، وكذا الإجراءات القانونية المتعلقة باستخدام المعلومة(6).

4-2-3- توفر الموارد البشرية اللازمة لهذا النظام:

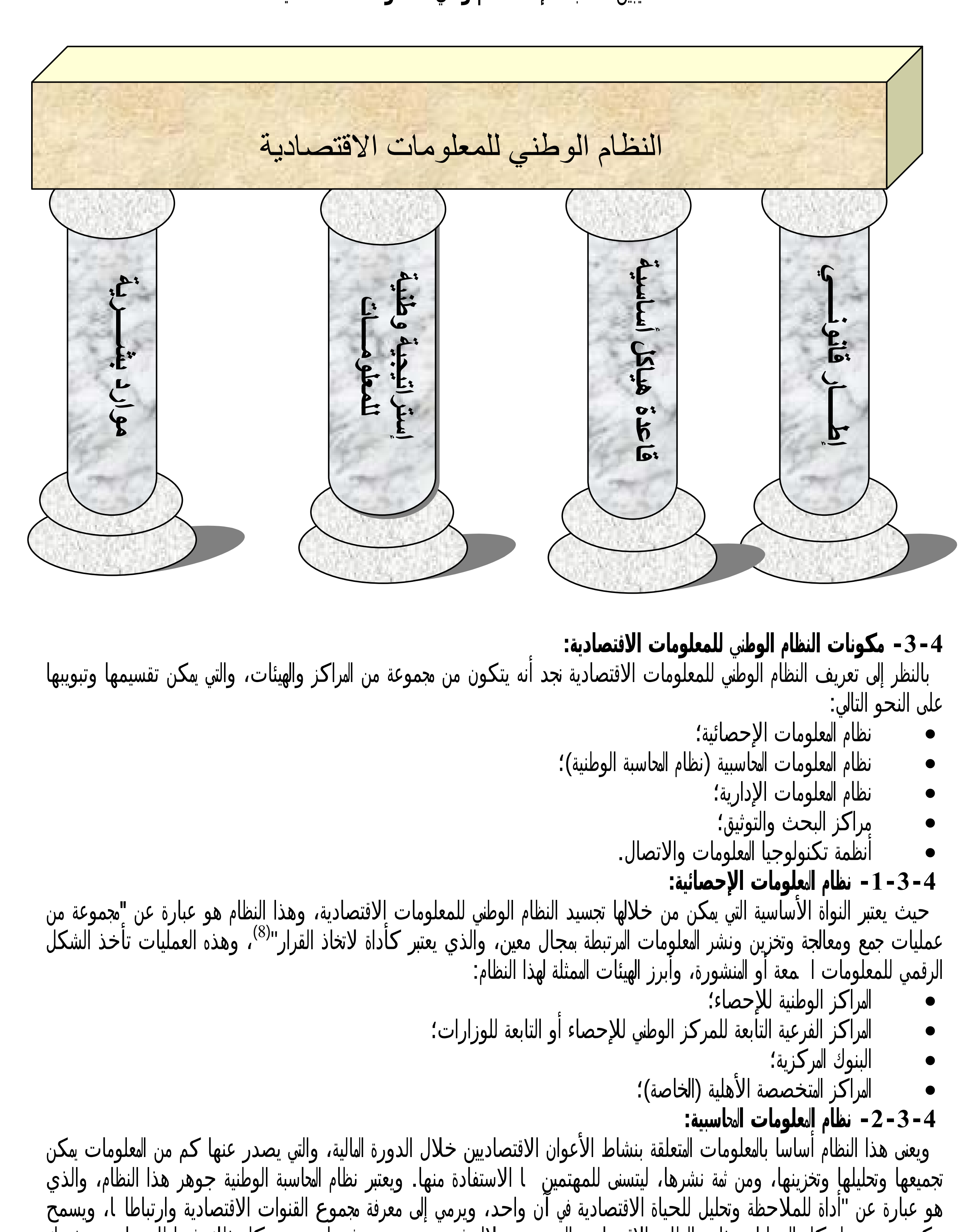
يتطلب إقامة مثل هذا النظام وجود كفاءات مختصة في مجال إدارة المعلومات، سواء من حيث طرق وأساليب الحصول عليها، وما يتطلبه ذلك من مهارة وكفاءة، أو من حيث التعامل معها تقنيا، بما يقتضيه ذلك من كفاءة في تخزينها وتبويبها، وكذا ما يحتاجه هذا النظام من مختصين في تفسير و تحليل هذه المعطيات، وبالتالي نشرها بالكيفية المناسبة حتى تفي بالغرض من وجودها(7).

4-2-4- توفير قاعدة أساسية من الهياكل المادية والفنية:

ونقصد بها المباني اللائقة والتجهيزات الضرورية المتطورة والبرامج المعدة لمعالجة المعلومات، وكذا ضرورة وجود شبكة ربط معلوماتية متطورة، ليس فحسب شبكة الإنترنت، بل أيضا شبكة الربط ما بين مختلف الأنظمة الفرعية، لاسيما منها ذات الصلة الوطيدة. وعلى سبيل المثال نتحدث في مجال التعليم العالي على شبكة المكتبات الجامعية الجزائرية.

و يمكن توضيح هذه النقاط من خلال الشكل التالي، والذي يمثل ***الركائز*** التي يمكن من خلالها إقامة نظام وطني للمعلومات على أسس صحيحة ومتينة:

مخطط 1: يبين متطلبات إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية



4-3- مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

بالنظر إلى تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية نجد أنه يتكون من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها وتبويبها على النحو التالي:

- نظام المعلومات الإحصائية؛
- نظام المعلومات المحاسبية (نظام المحاسبة الوطنية)؛
- نظام المعلومات الإدارية؛
- مراكز البحث والتوثيق؛
- أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4-3-1- نظام المعلومات الإحصائية:

حيث يعتبر النواة الأساسية التي يمكن من خلالها تجسيد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وهذا النظام هو عبارة عن "مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار"[(8)]، وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات ا معة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام:

- المراكز الوطنية للإحصاء؛
- المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات؛
- البنوك المركزية؛
- المراكز المتخصصة الأهلية (الخاصة)؛

4-3-2- نظام المعلومات المحاسبية:

ويعنى هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها، ومن ثمة نشرها، ليتسنى للمهتمين ا الاستفادة منها. ويعتبر نظام المحاسبة الوطنية جوهر هذا النظام، والذي هو عبارة عن "أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، ويرمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطا ا، ويسمح بتكميم وتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين، كل ذلك في إطار محاسبي مشترك و دقيق"[(9)].

و يمكن أن يمثل هذا النظام كل من:

- الجهات الجبائية التي تحصل على المعلومات من خلال ما يخوله لها القانون من إلزامية التصريح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات؛

- المؤسسات المالية (البنوك، مراكز التامين، صناديق الضمان الاجتماعي، الخ.) وما تشترطه من معلومات للتعامل مع أي مؤسسة؛
- المؤسسات الاقتصادية (الخاصة والعمومية)، والتي تملك نشرات خاصة ا يمكن أن تصدرها دوريا لتمكن المهتمين (مساهمين، دارسين ...الخ) من معرفة وضعيا ا المالية.

4-3-3- نظـام المعلومات التسييرية:

ويتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويمكن أن يعبر عن هذا النظام كل من:

- الوزارات المعنية (المالية، السياحة، الزراعة، الصناعة...الخ)؛
- المديريات التابعة للوزارة (جهوية أو محلية)؛
- المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

4-3-4- مراكز البحـث و التوثيـق:

وتتمثل في مجموع المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة، كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات أو لغيرها، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق(10).

4-3-5- أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية (11):

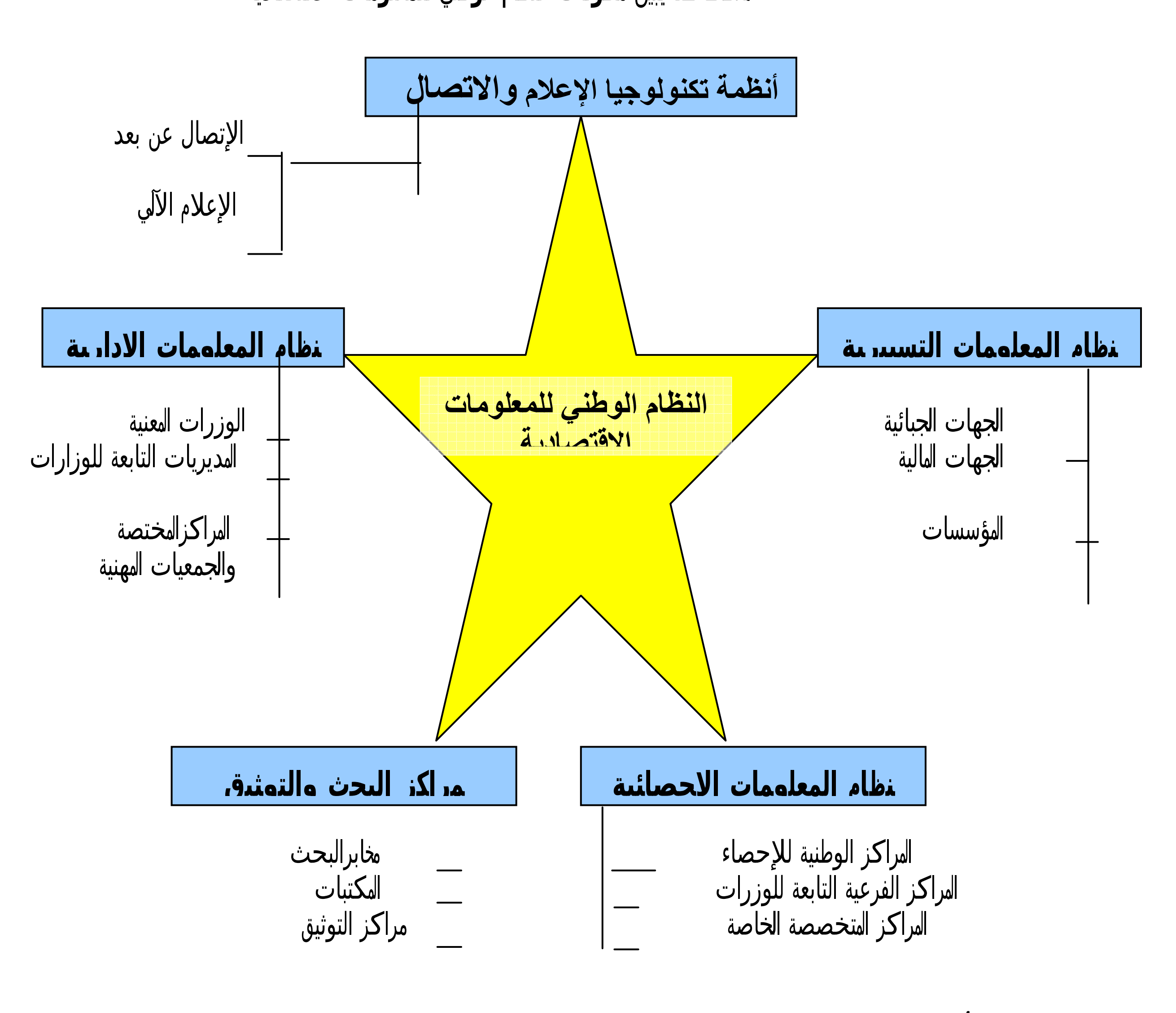
- الاتصال عن بعد؛
- الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛
- الإلكترونيك وتقاطعا ما.

و تفاعل هذه العناصر يستوجب دعم وتطوير مجموعة من الوسائل من خطوط الهاتف، أجهزة الكومبيوتر، البرامج المعلوماتية، شبكات الانترنيت ...الخ.

وعليه، يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا شتى، لعل أهمها سرعة الاتصال والتوصيل (الإعلام).

ويمكن توضيح مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية من خلال المخطط التالي:

مخطط 2: يبين مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية



4-4- أهمية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا شك في أن توافر المعلومات بالمكان وفي الزمان المناسبين يشكل عاملا إيجابيا بالنسبة لمراكز القرار، وهذا ما يجلي قيمة المعلومة وأهميتها، سواء على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى التخطيط واستشراف المستقبل. وعليه، فإن وجود نظام على المستوى الوطني ينسق ويوفر هذه المعلومات يعتبر ضرورة تستدعي الاهتمام ا وجعلها ضمن الأولويات.

وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مستويين اثنين:

الأول على المستوى الجزئي، وذلك من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات اللازمة، حيث المعلومة تمثل السراج المضيء لمسارها؛

أما **الثاني فيكون على المستوى الكلي**، وذلك من أجل تأهيل هذا القطاع ككل والوصول به إلى مصاف المؤسسات العالمية.

4-4-1- أهمية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن وجود مثل هذا النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأ ا أن تدعم هذه المؤسسات وتساعدها في عدة مجالات:

- يوفر لها هذا النظام معلومات عن القطاع التي تشتغل فيه، وبالتالي الحصول على معلومات تخص فرص الاستثمار والمنافسة؛
- يوفر لها معلومات عن السوق، ومنه معرفة إمكانية التوسع وكميات الإنتاج الواجب توفيرها؛
- يوفر لها معلومات عن الدخل الفردي، وبالتالي معرفة مستوى الأسعار المقبول، وكذا اتجاه أذواق المستهلكين؛
- يوفر لها معلومات عن الامتيازات القانونية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و بالتالي الاستفادة من هذه الامتيازات.

4-4-2- أهمية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي، وما يحمله من انفتاح على الأسواق، سلاحا ذا حدين، فإما أن تنافس أو تنسحب، ولن تتسنى المنافسة والصمود لهذا القطاع إلا عن طريق تأهيل مؤسساته والنهوض ا إلى مستوى المنافسة العالمية، ومن شأن النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية أن يساهم بشكل فعال في تأهيل هذه المؤسسات بما يوفره من معلومات، حيث يمكن له أن:

- يوفر معلومات عن المشاكل والاحتياجات التي تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثمة محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- يسعى إلى توفير دراسات من شأ ا النهوض بالقطاع؛
- يوفر معلومات عن البورصات وعن الأسواق الخارجية وامتيازا ا، مما يشجع على التصدير؛
- يوفر معلومات عن المنافس الأجنبي وعن القطاع الذي سوف يعمل فيه والخصائص التي يتميز ا؛
- يوفر معلومات عن إحتمالات حدوث أزمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، وما يمكن أن ينتج عنها، وهو ما يطلق عليه بالإنذار المبكر بالأزمات.

5- النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تسعى الجزائر جاهدة لتوفير مؤسسات وهيئات ومراكز تم بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جميع النواحي، ولم يكن الاهتمام بجانب المعلومات من قبل هذه المنظمات غائبا، وإن لم يحظى بالاهتمام الكافي. وعلى الرغم من غياب بعض التنسيق بين مختلف هذه الهياكل، إلا أ ا يمكن أن تشكل فيما بينها نظاما وطنيا للمعلومات.

5-1- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية:

يعد وجود وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاته دليلا على سعي الدولة الجزائرية إلى ترقية هذا القطاع الاستراتيجي والحساس بالنسبة للاقتصاد الوطني. ورغم تعدد مهام هذه الوزارة، إلا أننا سنحاول عرض الدور الذي تلعبه ضمن نظام المعلومات الاقتصادي الخاص بالقطاع الوصية عليه (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وفي هذا الصدد تتمحور مهام الوزارة حول (12) :

- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية؛
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع؛
- إعداد استراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة؛
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا ا ال؛
- نشر الإحصائيات الخاصة ذا القطاع؛

5-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ* :

أنشئت هذه الوكالة سنة 1996، وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة. ولئن كانت مهمتها الأساسية هي تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة، إلا أن مهامها لا تخلو من وظيفة جمع وإعداد المعلومات الخاصة ذا القطاع. وتتمثل مهام هذه الوكالة من حيث هذا الجانب فيما يلي (13) :

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم؛
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع؛
- تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات؛
- تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

5-3- هيئات أخـرى خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إلى جانب ما سبق هناك تنظيمات أخرى تسعى إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تساهم في تكوين النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية الخاصة ذا القطاع، والمتمثلة في كل من:

- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار *ANDI* (وكالة ترقية ودعم الاستثمار *APSI* سابقا)؛
- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية *CALPI*؛
- إلى جانب القطاع الخاص الذي بادر بتشكيل اتحادات ومنظمات وجمعيات مهنية.

5-4- هيئات أخرى:

هناك هيئات ومراكز تمثل لب النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، والتي لها علاقة بكل القطاعات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل أساسا في:

5-4-1- الديوان الوطني للإحصاء *ONS* (14) :

تم إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات بعد الاستقلال (1964) تحت اسم المحافظة الوطنية لإحصاء السكان، وبعد إعادة هيكلة الجهاز الإحصائي تم إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات الحالي بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 82-484 المؤرخ في 18 ديسمبر1982، وهو مكلف بتنظيم وتنسيق الأعمال الإحصائية وإنجاز مسوحات شاملة.

ولقد أوكلت ذا الديوان مجموعة من المهام نذكر أبرزها فيما يلي:

- إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية؛
- المساهمة في تزويد الأعوان الاقتصاديين بالمعلومات الإحصائية؛
- إعداد الدراسات الإحصائية؛
- إعداد الحسابات الوطنية وتتبع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلد؛
- تنظيم دورات تكوينية وندوات ولقاءات علمية في مجال المعلومات الإحصائية.

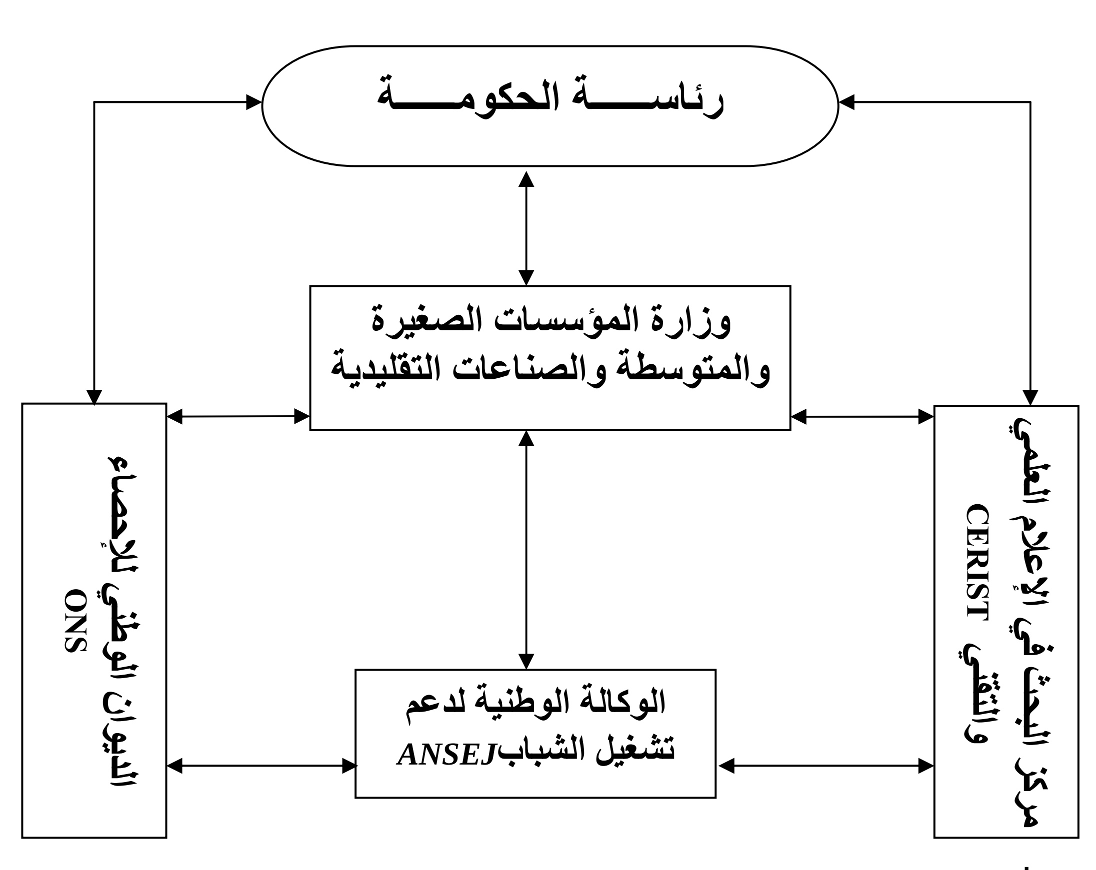
5-4-2- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني *CERIST* [15] :

وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني، تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، انشئ بمرسوم رقم 85-56 المؤرخ في 1985/03/12. ولقد أنيطت بالمركز المهام التالية:

- القيام بالأبحاث المتعلقة بإنشاء وتطوير نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية؛
- دراسة واقتراح إجراءات من شأ ا ضمان تنمية وترقية المعلومة العلمية والتقنية؛
- المساهمة في إنشاء بنوك معطيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا حسب القطاعات المعنية وضمان الوصول إليها من قبل المستعملين؛
- اقتراح كل إجراء من شأنه ضمان الحصول العقلاني على المعلومات العلمية والتقنية، وكذا ضمان انسياب هذه المعلومات على المستوى الوطني من أجل إرضاء كافة المستعملين؛
- ترقية إدخال الوسائل التقنية العصرية في مجال جمع وتحليل ومعالجة المعلومات العلمية والتقنية، وكذا وضع أنظمة برمجة من أجل أتمتة هذه المعلومات؛
- ضمان التنسيق في مجال الربط الشبكي الوثائقي الوطني مع الشبكات الأجنبية الدولية فيما يتعلق بالمعلومات العلمية والتقنية.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين مختلف مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مخطط 3: يبين العلاقة بين مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



6- خاتمـــة:

على ضوء ما سبق يمكن تقديم مجموعة من النتائج والاقتراحات نراها مهمة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا: النتائج:

- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني الكثير من المصاعب، ومن أبرزها ندرة المعلومة؛
- إن دور الدولة في جانب الدعم المعلوماتي لا يزال محتشما، وإن لم يكن غائبا؛
- إن ثقافة المعلومة لا تزال غائبة في ذهنية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غياب أنظمة معلومات داخلية، خاصةً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة؛
- ضعف التنسيق (إن لم نقل غيابه) ما بين مختلف مراكز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الاقتراحات:

- تشجيع بناء أنظمة معلومات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء أنظمة معلومات على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي، وكذا على مستوى القطاع؛
- تنمية قدرة الدولة على الإفادة بالمعلومات؛
- تنسيق وظائف مختلف مكونات نظام المعلومات وتقسيم المهام لتفادي الازدواجية في العمل؛
- الاعتماد على مزايا تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نشر المعلومة وإيصالها في الوقت والمكان المناسبين إلى مستعمليها؛
- تنظيم دورات تدريبية لتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من كفاء م في التعامل مع المعلومة؛
- إنشاء هيئة موحدة متخصصة في التعامل مع المعلومة على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التنسيق والتشاور مع دول أجنبية سباقة في هذا ا ال بغية كسب الخبرات؛
- ترشيد وتنسيق ما تبذله الدولة في مجال البحث العلمي؛
- نشر ثقافة المعلومة والعمل على وضع برامج طويلة المدى لهذا الغرض؛
- تشجيع الخواص من أجل الاستثمار في مجال المعلومة والإحصاء.

الهوامـش:

(1) رحيم حسين، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات"، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-2003/05/28، ص 389 من مجمع الأعمال.

(2) القانون التوجيهي رقم 1-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(3) المادة الخامسة من نص القانون السابق الذكر.

(4) المواد 6، 7، 8 من نص القانون السابق.

(5) Gouali noreddine et nekri mounira, SNIE : "principes methodologiques pour la mise en place d'un observatoire national de l'habitat", séminaire SNIE état et perspectives, SERIST, Alger, 31/01-01/02/2005 (réf. Au Rapport du comité chargé de la définition du SNIE, CNP, juin 1989).

(6) رحيم حسين، "نظام للمعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار - مع تحليل مقارن لـ (ONS, CERIST) في الجزائر و (IDSC) في مصر "، الملتقى الدولي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر بفندق الأوراسي خلال الفترة 05/31- 2003/06/02-01.

(7) CNES," les exigences du mutation du système d'information économique et sociale "contribution au débat national, projet de rapport, Mai 2004.

(8) CNES, op. cit.

(9) قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، ترجمة، عبد ا يد قدي و قادة أقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2002، ص 4.

(10) Dahman Madjid," le systeme national d'information économique : éléments pour une modélisation global", séminaire SNIE état et perspectives, SERIST, Alger, 31/01-01/02/2005.

11-Abdelkader djeflat, "mondialisation des nouvelles technologies de l'information et de la communication et politique sociale", revue des sciences sociale, université de Biskra, Algérie, 2005.

(12) قويقح نادية، إشراف د. بوكابوس سعدون، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: تحليل اقتصادي، الجزائر، 2000-2001، ص ص:88، 89.

(13) المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/8.

(14) موقع الديوان على الأنترنات: www.ons.dz

(15) رحيم حسين، " نظام للمعلومات الوطني.."، مرجع سابق.